

## الوزراء الأفريقيون يدعون إلى إصلاح هيكل الدين العالمي

أديس أبابا، ٢٠ آذار/مارس ٢٠٢٣ (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) - دعا وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيون إلى اتخاذ إجراءات حاسمة لإصلاح هيكل الدين العالمي من أجل إتاحة المجال للاستثمارات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والمناخ في جميع أنحاء العالم.

وجاءت هذه الدعوة في اجتماع للفريق العامل رفيع المستوى المعني بالهيكل المالي العالمي على هامش المؤتمر الخامس والخمسين لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا الذي عُقد في أديس أبابا، أثيوبيا.

ويتألف الفريق، الذي تنسقه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، والاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، والمصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد، والبنك الدولي، فضلا عن مشاركة موظفي صندوق النقد الدولي ومديره التنفيذيين. ويعمل الفريق كمنتدى لوضع مقترحات لإصلاح الهيكل المالي العالمي وتعزيز الصوت الأفريقي على المسرح العالمي.

وأشارت السيدة حنان مرسي، نائبة الأمين التنفيذي وكبيرة الاقتصاديين في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، إلى أن عام ٢٠٢٣ يمثل لحظة حاسمة لإحراز تقدم في جهود الإصلاح التي يدعو إليها الفريق. وأضافت أن العديد من أفكار الفريق تتوافق مع مقترحات الأمين العام للأمم المتحدة لإصلاح الهيكل المالي الدولي، وتشكل جزءا من دعوته لتحفيز أهداف التنمية المستدامة بما لا يقل عن ٥٠٠ مليار دولار سنويا لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

وشدد الفريق على أن حلقة النقاش بشأن الديون السيادية العالمية، وهي مبادرة مشتركة بين الرئاسة الهندية لمجموعة العشرين وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقمة من أجل ميثاق مالي عالمي جديد التي عقدت في حزيران/يونيه، وكذلك قمة العمل المناخي، وقمة الطموح المناخي، وقمة أهداف التنمية المستدامة التي ستعقد في أيلول/سبتمبر هي فرص مهمة للنهوض بخطة إصلاح الهيكل المالي العالمي. كما أعرب الوزراء عن أملهم في أن تحصل أفريقيا، ممثلة في الاتحاد الأفريقي، أخيرا على مقعد دائم في مجموعة العشرين، الأمر الذي سيعزز صوت أفريقيا على الساحة العالمية.

### الديون والإطار المشترك

أعرب الوزراء عن قلقهم من تزايد مواطن الضعف المتعلقة بالديون في أفريقيا، حيث تواجه ثمانية بلدان أفريقية المديونية الحرجة، بينما يتعرض ١٣ بلدا بشدة لخطر الوقوع في المديونية الحرجة وفقا لتحليل القدرة على تحمل الدين الذي أجراه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وأقروا بأن الإطار المشترك لمجموعة العشرين، المصمم للتصدي لملاحم دائنين أكثر تنوعا اليوم، لا يدعم بشكل فعال الدول التي تعاني من المديونية الحرجة.

وحث الوزراء مجموعة العشرين على إصلاح الإطار المشترك بشكل عاجل لجعله أكثر فعاليةً وتحديدًا من حيث الزمن، وأكثر شفافيةً وشمولا، وتحميد خدمة سداد الديون لمقدمي الطلبات. وتشمل المقترحات الرئيسية تشكيل لجان موسعة للدائنين مع دائني القطاع الخاص لتخفيف تحديات التنسيق، ووضع صيغة "قابلية المعاملة للمقارنة" للحد من النزاعات



الفنية، واستخدامًا أكثر جرأة لسياسات صندوق النقد الدولي في مجال الإقراض للبلدان المتأخرة عن السداد، وذلك للحد من نفوذ الدائنين المترددين.

وعلى المدى الطويل، يمكن أن يؤدي إنشاء نادي دائنين متعدد الأطراف، يعمل بالشراكة مع المدينين، إلى دعم تنسيق عمليات إعادة هيكلة الإطار المشترك في المستقبل والإشراف على تحديات الديون العالمية القائمة. ودعا الوزراء إلى مراجعة وتحديث تحليل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للقدرة على تحمل الديون لجعله أكثر تركيزًا على أهداف التنمية المستدامة والملاءة المالية. كما شددوا على الحاجة إلى تعزيز الإطار القانوني الدولي للديون من خلال تعزيز العمل الجماعي والبنود المتعلقة بالقوة القاهرة، والتشريعات الخاصة بمكافحة الصناديق الجشعة، وصكوك الدين التي ترهن السداد بالحالة الاقتصادية.

وأعرب الوزراء أيضًا عن قلقهم من التصنيفات الائتمانية المتحيزة بشأن العديد من البلدان الأفريقية وشددوا على ضرورة معالجة مسائل الشفافية والمسائل التنظيمية.

### تحالف الديون التي يمكن تحملها

رحب الوزراء بمبادرة تحالف الديون التي يمكن تحملها، التي عرضها السيد محمد معيط، وزير المالية في مصر، وأعربوا عن تأييدهم لها. ويهدف هذا التحالف إلى زيادة الوصول إلى التمويل الأخضر وتمويل أهداف التنمية المستدامة بأسعار معقولة مع دعم إعادة تمويل الديون أو إصدارها بما يتماشى مع أهداف الاستدامة التي يحددها المديونون.

ويعزز التحالف التشاور عند نقطة تقاطع الديون والمناخ والتنمية. وتشمل مجالات التركيز مبادلة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ، والسندات الخضراء والزرقاء، والتمويل المختلط، ونهج الميزنة المستدامة، والتعليق التلقائي للديون بسبب الأحداث المناخية (ما يسمى "بنود الإعصار")، وإعطاء الأولوية لتمويل المنح، ومؤشرات الأداء الرئيسية التي يحددها المديونون.

وقد طُلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تتولى في غضون ذلك تنسيق أمانة التحالف والتعاون مع الشركاء للعمل على تحقيق أهدافها قبل الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف.

وسيمضي الفريق العامل الرفيع المستوى قُدماً في مناقشاته دعماً لإصلاح الهيكل المالي العالمي على هامش اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن في نيسان/أبريل ٢٠٢٣.

صادر عن....